

Distr.
GENERAL

S/1996/411
7 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

(للفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

أولا - مقدمة

١ - يتناول هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات التي حدثت في الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ويستكمل سجل الأنشطة التي أضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وقرارات المجلس اللاحقة، وآخرها القرار ١٠٣٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وسيصدر تقرير مستقل عن مهمة الأمين العام للمساعي الحميدة.

ثانيا - أنشطة القوة

٢ - حدد مجلس الأمن، في قراره ١٨٦ (١٩٦٤)، ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على النحو التالي:

"أن تبذل أقصى جهدها، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، للحيلولة دون تجدد نشوب القتال، وأن تسهم، حسب الاقتضاء، في صيانة وإعادة القانون والنظام والعودة إلى الأحوال الطبيعية".

وقد أعاد المجلس مرارا تأكيد هذه الولاية. وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت منذ ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، اتخذ المجلس عددا من القرارات، يتطلب بعضها من القوة أن تؤدي مهام معينة إضافية أو معدلة تتعلق، على وجه الخصوص، بالمحافظة على وقف إطلاق النار.

ألف - المحافظة على وقف إطلاق النار والإبقاء على
الوضع العسكري الراهن

٣ - يبلغ طول خطي وقف إطلاق النار بين القوات التركية والحرس الوطني القبرصي نحو ١٨٠ كيلومترا، ويمتدان على وجه التقريب من الشرق إلى الغرب عبر الجزيرة. وتعرف المنطقة الواقعة بين الخطين
.../...

بالمنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة، ويتراوح عرضها ما بين بضعة أمتار و ٧ كيلومترات وتغطي حوالي ٣ في المائة من مساحة الجزيرة (انظر الخريطة المرفقة). وتشمل المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة جزءاً من أخصب الأراضي في قبرص وتوجد في هذه المنطقة العازلة ست قرى، بيد أن هناك قرية واحدة فقط منها، وهي قرية بيلا، يسكنها أفراد من كلتا الطائفتين. ويبلغ مجموع عدد سكان القرى الواقعة في المنطقة العازلة نحو ٨٠٠٠ قبرصي يوناني و ٣٥٠ قبرصيا تركيا.

٤ - وتضطلع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بمراقبة مستمرة للمنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة من ٢٢ مركزاً دائماً للمراقبة، وبمراقبة نهائية من مركزين إضافيين وبمراقبة يومية بصفة دورية من ١٩ قاعدة أخرى للدوريات. كما تضطلع القوة بعملية مراقبة على أساس دوري أقل تواتراً لبقية المنطقة العازلة من ١١٨ مركزاً آخر للمراقبة، وتقوم بدوريات بالمركبات، ودوريات مترجلة، ودوريات جوية، وتقوم بمراقبة الامتداد البحري لخطوط وقف إطلاق النار لمسافة ٥ كيلومترات.

٥ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، احترم الجانبان وقف إطلاق النار والوضع العسكري الراهن بصورة عامة. وتوخت القوة مزيداً من التيقظ في أثناء الأزمة التي نشبت في منطقة بحر إيجه في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. فقد زادت آنذاك حدة التوتر لفترة وجيزة على امتداد خطي وقف إطلاق النار ثم قلت حدته بعد ذلك. وفي أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، تدخلت القوة في حوادث ثانوية عديدة من أجل تصحيح الانتهاكات ومنع أي تفاقم في الحالة. وقد شوهد عسكريون وشرطيون من كلا الجانبين المتخاصمين، عدة مرات، وهم يتحركون إلى الأمام متجاوزين خطي وقف إطلاق النار إلى المنطقة العازلة. وقد حدث في جميع هذه الحالات تقريباً أن انسحب هؤلاء دون وقوع حوادث بعد أن تدخلت القوة.

٦ - وواصل الحرس الوطني برنامج الموسع لتعزيز مواقعه العسكرية، أو لإضافة مواقع جديدة، على امتداد خط وقف إطلاق النار بأكمله. وقد احتجت القوة على ما مجموعه ١٥٠ من الانشاءات العسكرية في مواقع متاخمة للمنطقة العازلة باعتبارها انتهاكاً لروح وقف إطلاق النار.

٧ - وعاودت الطائرات العسكرية الثابتة الأجنحة تحليقها فوق المجال الجوي القبرصي عدة مرات. ومن المحتمل أن يؤدي هذا التحليق إلى زيادة حدة التوتر. وقد احتجت حكومة جمهورية قبرص على انتهاكات الطائرات العسكرية التركية لمجالها الجوي. واحتجت حكومة تركيا والجانب القبرصي التركي على وجود طائرات من سلاح الجو اليوناني في المجال الجوي القبرصي.

٨ - وظل الوضع الراهن في منطقة فاروشا المسورة مبعث قلق لدى القوة. واستمرت حوادث النهب في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد حدث مرتين (في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦)، أن داهمت القوات التركية أحد مخافر المراقبة التابعة للأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، حوّل فندق غير مأهول إلى مسكن للطلاب، وهم يشغلونه منذ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦. وقد احتجت القوة على هذه التطورات لدى القوات التركية، التي ذكّرت مرة أخرى بأن الأمم المتحدة تعتبر حكومة تركيا مسؤولة عن

المحافظة على الوضع الراهن في منطقة فاروشا المسورة. وأبلغت البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة بأنه يجري حاليا بناء مساكن للطلاب خارج منطقة فاروشا المسورة، وسيؤدي ذلك إلى إخلاء الفندق المذكور أعلاه في غضون بضعة أشهر.

٩ - ويوجد داخل المنطقة العازلة ٣٩ حقل ألغام ومنطقة فخاخ متفجرة، ويوجد عدد إضافي قدره ٧١ من هذه الحقول والمناطق داخل نطاق عرضه ٥٠٠ متر على جانبي خطي وقف إطلاق النار. وقد طلبت القوة عدة مرات أن تقوم القوات على الجانبين بإزالتها ولكن دون جدوى.

باء - تنفيذ الفقرات ٥ إلى ٧ من القرار ١٠٣٢ (١٩٩٥)

١٠ - أعرب مجلس الأمن، في قراره ١٠٣٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عن قلقه إزاء استمرار تحديث القوات العسكرية في قبرص ورفع مستواها وحث جميع المعنيين على خفض مستويات القوات والانفاق على الدفاع. ورغم الجهود المتواصلة التي تبذلها القوة، لم يُحرز أي تقدم في سبيل تحقيق هذا الهدف. بل على العكس، واصل الطرفان تحسين قدراتهما العسكرية، وذلك على النحو التالي:

(أ) في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، شرعت القوات التركية في مرحلة رئيسية من مراحل برنامج تحديث معداتها العسكرية. فقد جرى سحب ما يقرب من ٨٠ دبابة من دباباتها القتالية الرئيسية من طراز M48A5 T1 من الجزيرة واستعيض عنها بـ ٦٥ دبابة من الطراز T2 المحسن جلبت من تركيا. وفي الوقت ذاته، زادت القوات التركية بدرجة كبيرة عدد ما لديها من ناقلات الجنود المصفحة حيث أضافت إليها عددا إضافيا قدره ٨٠ ناقلة ليصل بذلك عددها إلى ما يقدر بـ ٢٥٠ ناقلة. وقد عزز وصول هذه الدبابات والناقلات بدرجة كبيرة قدرة القوات التركية الموجودة في قبرص. ونظرا لأن الجزء الشمالي من قبرص به ما يزيد عن ٣٠ ٠٠٠ من القوات التركية و ٤ ٥٠٠ من القوات القبرصية التركية ولأن نحو ٢٠ في المائة من المنطقة محجوز للأغراض العسكرية، فإن هذا الجزء لا يزال من أشد مناطق العالم تسليحا:

(ب) واصل الحرس الوطني، الذي لا يزال أضعف بكثير من القوات التركية في قبرص، برنامجه الشامل لرفع مستوى قدراته العسكرية. ومنذ تقريرى الأخير (S/1995/1020)، حصل الحرس الوطني على مركبات قتال المشاة الـ ٢٥ الباقية من طراز BMP3، ليصل بذلك عدد هذه المركبات إلى ما مجموعه ٤٣ مركبة. ووصل عدد إضافي من ناقلات الجنود المصفحة طراز Leonidas من اليونان، وبذلك وصل مجموع عدد ناقلات الجنود المصفحة ومركبات قتال المشاة في الجزء الجنوبي من قبرص إلى ٢٧٥ ناقلة ومركبة.

١١ - وفي القرار ١٠٣٢ (١٩٩٥)، أعرب مجلس الأمن مرة أخرى عن قلقه إزاء عدم تلبية كلا الجانبين للدعوة إلى حظر استخدام الذخيرة الحية أو الأسلحة عدا الأسلحة الشخصية اليدوية على امتداد خطي وقف إطلاق النار وحظر إطلاق نيران الأسلحة على مسمع من المنطقة العازلة. وعلى العكس من ذلك، ازدادت حوادث إطلاق النار على مقربة من خطي وقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويحتمل أن

تفضي هذه الحوادث إلى زيادة حدة التوتر، مما قد يسفر عن عواقب وخيمة. وقد وقعت ثلاثة حوادث تشير قلقا خاصا. ففي ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، أطلقت القوات التركية زختين كاشفتين في اتجاه طائرة عمودية تابعة لقوة حفظ السلام وهي في رحلة اعتيادية داخل المنطقة العازلة كان قد أعلن عنها سلفا. وفي ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦، أطلقت القوات التركية طلقتين على مقربة من دورية تابعة للقوة في المنطقة العازلة.

١٢ - ووقع الحادث الثالث يوم ٣ حزيران/يونية ١٩٩٦. فقد قتل جندي غير مسلح من جنود الحرس الوطني على إثر إطلاق النيران عليه داخل المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة في وسط نيقوسيا. وكشف التحقيق عن أن الطلقة التي أردته قتيلا قد أطلقها جندي قبرصي تركي شاهده قوة الأمم المتحدة وهو يدخل المنطقة العازلة وبنذقيته معلقة على ظهره. وبعد ذلك بفترة قصيرة سمع صوت عيار ناري واحد وشوهد الجندي القبرصي التركي يجري عائدا في وضع منحني إلى الجانب التركي من خط وقف إطلاق النار ممسكا ببنذقيته في يده اليمنى. وعلى مدى نحو ٢٥ دقيقة، منع جنود القوة من الوصول إلى جندي الحرس الوطني بطلقات أطلقها جنود قبارصة أترك في اتجاههم في كل مرة حاولوا فيها التقدم للأمام. وقد احتجت القوة بشدة لدى قائد القوات التركية في قبرص على دخول جندي مسلح قبرصي تركي إلى المنطقة العازلة وعلى حادث إطلاق النيران والعمل العدائي، بما في ذلك إطلاق نيران الذخيرة الحية على القوة. وتدرس القوة مع القوات التركية في قبرص ومع السلطات القبرصية التركية مسألة اتخاذ إجراءات مناسبة وطلبت تمكين شرطة القوة التي تقوم بالتحقيق في حادث القتل من مقابلة الجنود القبارصة الأترك الضالعين في الحادث. وجرى ثانية حث السلطات العسكرية على كلا الجانبين على احترام المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة وكفالة سلامتها.

١٣ - وكان مجلس الأمن قد أعرب في مناسبات عديدة أقربها، في قراره ١٠٣٢ (١٩٩٥)، عن أسفه لعدم توصل السلطات العسكرية من الجانبين إلى اتفاق مع القوة بعد بشأن تمديد اتفاق عام ١٩٨٩ لإخلاء المواقع من الأفراد ليشمل جميع المناطق التي يكون فيها الجانبان في قرب شديد من بعضهما بعضا، ودعاها إلى التعاون مع القوة على وجه الاستعجال تحقيقا لهذه الغاية. ورغم ماتبذله القوة من جهود مستمرة، لم يتحقق أى تقدم في هذا الشأن.

١٤ - والمنطقة التي شهدت الحادث المميت سالف الذكر هي من بين تلك المناطق المحددة في مقترح إخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٩٤. ومن ثم يؤكد هذا الحادث بشكل مفرج ميسس الحاجة لأن يستجيب الجانبان للطلبات المتكررة من مجلس الأمن بالتوصل إلى اتفاق بشأن حظر استخدام الأسلحة المحشوة على طول خطي وقف إطلاق النار وبشأن تمديد اتفاق إخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٨٩. وعقب مقتل جندي الحرس الوطني، قدم قائد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من جديد إلى الجانبين نسخة مستكملة من المقترح المنفصل بإخلاء مواقعهما من الأفراد في عدد من المواقع التي تكون فيها خطوط وقف إطلاق النار قريبة بشدة من بعضها بعضا. وحث قائد القوة العسكرية على كلا الجانبين على التعاون مع القوة في هذا الشأن وفقا للطلبات المتكررة من مجلس الأمن.

جيم - إعادة الأوضاع إلى طبيعتها والمهام الإنسانية

١٥ - واصلت القوة جهودها لتشجيع تنظيم الأنشطة التي تجمع بين الطائفتين بغية زيادة الاتصال والتعاون فيما بينهما. فقد رحب مجلس الأمن، في قراره ١٠٣٢ (١٩٩٥)، بمبادرة القوة المتمثلة في تنظيم أنشطة تجمع بين الطائفتين بنجاح ودعا زعيمي الطائفتين إلى زيادة تشجيع الاتصالات بين الطائفتين وإزالة العراقيل التي تحول دون تلك الاتصالات. بيد أن السلطات القبرصية التركية واصلت ممارسة رقابة صارمة في هذا الشأن ورفضت في كثير من الأحيان التصريح للقبارصة الأتراك بالمشاركة في أنشطة تجمع بين الطائفتين، ليس فقط في الجزء الجنوبي من الجزيرة، ولكن حتى أيضا في المنطقة العازلة. ورغم ماتبدله القوة من جهود، بالتعاون مع البعثات الدبلوماسية المعنية وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في قبرص، فلم يحالفها التوفيق في إزالة هذه العراقيل وتحسين المناخ اللازم لقيام أنشطة تجمع بين الطائفتين.

١٦ - وواصلت القوة النهوض بمهامها الإنسانية فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة. وأوضحت دراسة استقصائية مفصلة أجريت خلال الفترة التي يشملها التقرير، أن عدد أفراد هاتين الطائفتين هو ٤٨٧ فردا للأولى و ١٩١ فردا للثانية. وبالمثل أدت القوة مهامها الإنسانية فيما يتعلق بالقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من الجزيرة، المعلوم منهم للقوة نحو ٣٦٠ فردا.

١٧ - ومرة ثانية، أعربت حكومة قبرص للأمم المتحدة، خلال فترة الولاية الحالية، عن قلقها إزاء استمرار تدنيس تراث قبرص الثقافي والديني في الجزء الشمالي من الجزيرة. وقد نوقشت هذه الشواغل مع الجانب القبرصي التركي.

١٨ - وعلى نحو ما أفادت في السابق (S/1995/1020، الفقرة ٢٠)، أجرت القوة، على أساس دراسات استعراضية شاملة، مناقشات مستفيضة مع السلطات على الجانبين بشأن الأحوال المعيشية للقبارصة الأتراك المقيمين في الجزء الجنوبي من الجزيرة والقبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة.

١٩ - وأوجزت، في تقريرها الأخير، النتائج والتوصيات الرئيسية المتعلقة بحالة القبارصة الأتراك المقيمين في الجزء الجنوبي من قبرص. ونوهت بأن القبارصة الأتراك يتمتعون هناك بنفس الحقوق القانونية والمزايا التي يتمتع بها القبارصة اليونانيون، ولكن، من عدة نواح، كثيرا ما يتعرض القبارصة الأتراك في الجزء الجنوبي من الجزيرة لنزوات التمييز أو لمضايقة من الشرطة. ولتصحيح تلك الحالة، قدمت القوة أربع توصيات إلى الحكومة، جرى تنفيذها إلى حد بعيد.

٢٠ - وفيما يتعلق بالاستعراض الموصى به لسياسات وإجراءات شرطة قبرص، أجرت الحكومة تحقيقا في عدة حوادث، وجرى فصل مفوض المنطقة ورئيس شرطة ليماسول ونائبه من الخدمة. بالإضافة إلى ذلك، سيقرر المدعي العام، في ضوء ما قام بتجميعه أمين مظالم الحكومة من مواد، ما ينبغي اتخاذه من إجراءات أخرى. وعلاوة على ذلك، يجري النظر في اتخاذ تدابير لمد نطاق صلاحيات التحقيق المخولة لأمين المظالم لكي تشمل صلاحيات التحقيقات الجنائية، فضلا عن تخويل المدعي العام حق تعيين محققين جنائيين في الحالات التي تضم شكاوى ضد الشرطة. كذلك يجري اتخاذ خطوات لجعل وكلاء النيابة مستقلين عن مقار قيادة الشرطة. وختاما، يجري تعزيز منهج أكاديمية الشرطة لزيادة الوعي لدى الشرطة بالحقوق الدستورية وحقوق الإنسان. وإنني أرحب بهذه الخطوات وغيرها من الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة أي سوء سلوك محتمل من قبل الشرطة.

٢١ - وأبلغت الحكومة القوة أيضا أنها قبلت توصية إنشاء مكتب للمعلومات والاتصال تابع للحكومة في ليماسول مزود بموظفين يتحدثون التركية يمكن أن يحصل منه القبارصة الأتراك على المعلومات والمساعدة بشأن حقوقهم. ووافقت الحكومة أيضا على التوصية بأن تنشئ القوة مركز اتصال في ليماسول، لزيادة تيسير أداء القوة لولايتها فيما تقوم به من مهام إنسانية نحو القبارصة الأتراك. وختاما، قبلت الحكومة توصية القوة بإنشاء مدرسة ابتدائية للقبارصة الأتراك يقوم بالتدريس فيها مدرس قبرصي تركي.

٢٢ - وفيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة، أبلغت المجلس أن هاتين الطائفتين تتعرضان لوضع قيود وحدود شديدة على كثير من حرياتهما الأساسية، مما من شأنه أن يسفر بشكل قاس بمرور الوقت عن زوال هاتين الطائفتين من الوجود. وقدمت القوة سلسلة من التوصيات إلى السلطات القبرصية التركية لتحسين الحالة (S/1995/1020، الفقرات ٢٣-٢٥).

٢٣ - وفيما عدا استثناءات قليلة، لم يتحسن حال القبارصة اليونانيين المقيمين في منطقة كارباس. ويمكن ملاحظة حدوث بعض جوانب التحسن فيما يتصل بسفر القبارصة اليونانيين، المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة، إلى الجزء الجنوبي وسفر القبارصة اليونانيين المقيمين في الجزء الجنوبي من الجزيرة، الذين يرغبون في زيارة أقربائهم المقربين في الجزء الشمالي من قبرص. علاوة على ذلك، جرى تركيب بعض أجهزة الهاتف في منازل قبارصة يونانيين في منطقة كارباس. بيد أنه لا يسمح بإجراء مكالمات هاتفية مباشرة إلى الجزء الجنوبي من الجزيرة، وهو الوجهة الأساسية لمكالمات القبارصة اليونانيين المقيمين هناك.

٢٤ - وما زالت القيود الأساسية المفروضة على القبارصة اليونانيين المقيمين في الجزء الشمالي من قبرص المنوه بها في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها القوة، قائمة. فعلى سبيل المثال، فإن طلبة المدارس القبارصة اليونانيين الذين يزيد عمرهم عن ١٦ سنة للبنين و١٨ سنة للبنات المنتظمين في مدارس في الجزء الجنوبي من الجزيرة قد لا يعودون أبدا إلى منازلهم في الجزء الشمالي من قبرص، ولو لمجرد الزيارة. ولا يزال السفر داخل الجزء الشمالي من الجزيرة مقيدا بالنسبة للقبارصة اليونانيين، وكذلك زيارة المواقع

المقدسة. ولا يزال القبارصة اليونانيون المقيمون في منطقة كارباس لا يستطيعون توريث الممتلكات الثابتة إلى أقاربهم من الدرجة الأولى المقيمين خارج الجزء الشمالي من قبرص.

٢٥ - وفيما يتعلق بالتوصيات الصادرة بشأن حالة الموارد المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة، حدثت بعض جوانب التحسن المحدودة بالنسبة لحرية حركتهم وتزويدهم بالمياه. غير أنه لم ينشأ حتى الآن مركز طبي في كورماكيستي يزوره أطباء وممرضات موارد بشكل منتظم، كذلك لم يُسمح للموارد بحرية زيارة الأماكن المقدسة الواقعة في الجزء الشمالي من قبرص. ولا يزال حصولهم على أجهزة هاتف محدود للغاية ولا يتيح لهم إجراء مكالمات مباشرة مع الجزء الجنوبي من الجزيرة، وهو الوجهة الأساسية لمكالماتهم.

دال - الاتصال بالطرفين

٢٦ - واصلت القوة الإبقاء على اتصال وتعاون وثيقين بالسلطات العسكرية والمدنية على الجانبين. وسارت ترتيبات الاتصال سيرا حسنا إجمالاً، رغم الحاجة إلى تحسين إمكانية وصول القوة في الوقت المناسب وبدون مراقبة إلى المحتجزين من الجانبين، لا سيما أولئك الذين عبروا المنطقة العازلة.

٢٧ - وفي الوقت الذي تتمتع فيه القوة بحرية حركة كاملة في الجزء الجنوبي من الجزيرة، فيما عدا المناطق العسكرية المحظورة، فإن حركتها في الجزء الشمالي عرضة للقيود. ومن ناحية أخرى، لا تُفرض مثل هذه القيود على الدبلوماسيين والسياح. وقد جددت القوة جهودها لتصحيح هذه الحالة المشوبة بالتضارب والمتعارضة مع الروح التي ينبغي أن تحكم العلاقات مع عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المأمول تصحيح هذه الحالة بدون مزيد من الإبطاء.

ثالثا - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

ألف - المسائل الاقتصادية

٢٨ - واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص العمل كوسيط بين الطائفتين وعلى تيسير التعاون في مجالات مثل إصلاح المرافق وتوزيعها بشكل منصف. وتحسنت إمدادات الكهرباء في الجزيرة بزيادة القدرة على توليد الكهرباء في جزئها الشمالي. بيد أن الجانب القبرصي التركي لا يزال بحاجة إلى بعض الإمدادات من الجزء الجنوبي من الجزيرة. وبمساعدة من القوة، تقوم هيئتا الكهرباء بتنسيق جهودهما لكفالة توفير قدر كاف من الطاقة الكهربائية. كما تواصل القوة تقديم المساعدة في تنفيذ التفاهات التي توصلت إليها الطائفتان بشأن توزيع المياه والتعاون في إصلاح الهياكل الأساسية.

باء - أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٩ - يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه منسق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، أنشطته في إطار خطة نيقوسيا الرئيسية وتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة الأخرى في البلد. وبوجه خاص، تابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأنشطة المشتركة بين الطائفتين، إلى جانب برامج الأمم المتحدة الأخرى ووكالاتها المتخصصة، في قطاعي الصحة والبيئة في المقام الأول.

جيم - أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٣٠ - تتمثل المشاريع الرئيسية المشتركة بين الطائفتين التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٦ في قطاعات الصحة والمرافق الصحية وفي ترميم وحفظ وإصلاح الأسوار الفينيسية لنيقوسيا والمساكن الشاغرة حالياً المتاخمة لمنطقة الأمم المتحدة العازلة. كما تضطلع المفوضية بتمويل المشاريع المشتركة بين الطائفتين في مجالات الحراجة، ومكافحة الآفات والأمراض وقياس تلوث البيئة. وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المفوضية بتنظيم ورعاية ٢٠ من الأنشطة المشتركة بين الطائفتين، بما في ذلك عقد اجتماعات عادية بين أفرقة التنسيق المشتركة بين الطائفتين في مجالات الصرف الصحي، والحراجة، وحماية النباتات، ومكافحة الضران، والبيئة والمعوقين، وعقد حلقة دراسية مشتركة بين الطائفتين في مبحث القلب وتدريب الجراحين البيطريين على التقنيات الحديثة.

رابعا - اللجنة المعنية بالمفقودين

٣١ - في أعقاب استقالة السيد بول وورث في أوائل آذار/مارس بوصفه العضو الثالث في اللجنة المعنية بالمفقودين بعد حوالي ١١ سنة من الخدمة المتفانية، كتبت إلى زعيمة الطائفتين عن استعدادي للنظر في تعيين عضو ثالث جديد شريطة وجود دليل واضح على التزام اللجنة بتحقيق تقدم سريع. ولتحقيق هذا الهدف، طلبت إلى الجانبين القيام بما يلي قبل نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦:

(أ) الموافقة على تعريف جميع الفئات المقدم من الجانبين لتصنيف جميع حالات المفقودين المعروضة على اللجنة والبالغ عددها ٤٩٣ ١ من القبارصة اليونانيين و ٥٠٠ من القبارصة الأتراك؛

(ب) والموافقة على التسلسل الذي ستجرى به التحقيقات في مختلف فئات الحالات، تمشياً مع المبادئ التوجيهية والمعايير المتفق عليها لإنجاز التحقيق في كل حالة؛

(ج) والموافقة على إيلاء اهتمام ذي أولوية لفئات الحالات التي يمكن البت فيها بشكل أسرع من غيرها؛

(د) والموافقة على القيام على وجه السرعة بجمع جميع المعلومات المتاحة بشأن الحالات التي لا يتوافر فيها شهود معروفون، التي على أساسها ستبجز اللجنة أعمالها في تلك الحالات.

وقد أبلغني الزعيمان بموافقتهما على مقترحاتي. وبمجرد انجاز هذه المهام بصورة مرضية، سأشرع في الإجراء المؤدي إلى تعيين عضو ثالث جديد.

خامسا - المسائل التنظيمية

٣٢ - في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان القوام الكلي (الأفراد العسكريون والشرطة المدنية)، لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ١ ١٩٧ فردا. وجاء الأفراد العسكريون البالغ عددهم ١ ١٦٢ فردا من الأرجنتين (٣٩٠)، وأيرلندا (٣٠) وفنلندا (٢) وكندا (٢) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٣٨٨) والنمسا (٣١١) وهنغاريا (٣٩). وكانت الشرطة المدنية من استراليا (٢٠) وأيرلندا (١٥). وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ٤٠ فردا موظفين دوليا و ٣١٨ موظفين محليين. ويرد بيان انتشار القوة في الخريطة المرفقة بهذا التقرير.

٣٣ - ومنذ بعض الوقت، أبلغني السيد جو كلارك عن رغبته في ترك مهامه بوصفه ممثلي الخاص لقبرص بمجرد تعيين خلف له. وفي ١ أيار/مايو ١٩٩٦، عينت السيد هان سونغ - جو، وزير الخارجية السابق لجمهورية كوريا، بوصفه ممثلي الخاص الجديد لقبرص، ويواصل السيد غوستاف فايسل عمله بوصفه نائب ممثلي الخاص، المقيم في قبرص، وبوصفه رئيس بعثة عملية الأمم المتحدة في قبرص. وواصل العميد أهتي ت. ب. فارتينين (فنلندا) عمله بوصفه قائد القوة.

الجوانب المالية

٣٤ - في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أوصت اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مبلغ إجماليه ٥٠٠ ٠٧٩ ٤٥ دولار لمواصلة عمل القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (انظر A/50/827/Add.1، الفقرة ٦). ويشمل هذا المبلغ التبرعات المعلنة التي تبلغ ثلث تكاليف القوة من حكومة قبرص ومبلغ ٦,٥ مليون دولار تسهم بها سنويا حكومة اليونان.

٣٥ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر على النحو الذي أوصي به في الفقرة ٤٣ أدناه، ورهنا بالقرار الذي تتخذه الجمعية العامة بشأن توصية اللجنة الخامسة، ستبلغ تكاليف مواصلة عمل القوة ٢٢,٥ مليون دولار تقريبا. وسيجري تقسيم مبلغ ١٢,١ مليون دولار تقريبا من هذا المبلغ، على الدول الأعضاء.

٣٦ - وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، بلغ مجموع ما لم يدفع من الأنصبة المقررة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ١٦٢ ٤٨٣ ٩ دولارا، يمثل حوالي ١٤,٥ في المائة من الأنصبة المقررة للبعثة

منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وبلغ مجموع ما لم يدفع من الأنصبة المقررة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٧ بليون دولار.

سادسا - ملاحظات

٣٧ - ظلت القوة، خلال الستة الأشهر الماضية، تضطلع بمهامها في قبرص بفاعلية، وذلك بتعاون الجانبين وظلت الحالة العامة في الجزيرة هادئة، على الرغم من اشتداد حدة التوتر بصورة دورية. وواصلت القوة بذل قصارى جهدها للتخفيف من حدة هذه الحالات.

٣٨ - وقد أعلن مجلس الأمن مرارا وتكرارا أن الوضع الراهن ليس خيارا مقبولا. وينبغي أن يكون من الواضح أيضا لجميع المعنيين أن هذه الحالة ليست ساكنة وأن تأخير التوصل إلى تسوية شاملة يضر بالطائفتين، فضلا عن اليونان وتركيا.

٣٩ - ومرة أخرى، لا بد لي من الاعراب عن قلقي البالغ إزاء الكم المفرط من القوات العسكرية والأسلحة الموجودة في قبرص وإزاء المعدل الذي يجري به زيادة هذه القوات والأسلحة ورفع مستواها وتحديثها. وهذا لا يمكن إلا أن يؤدي إلى زيادة التوتر في الجزيرة وفي المنطقة. وعلاوة على ذلك، لا تزال القوات المتنازعة غير مبالية بنداءات مجلس الأمن المتكررة لتنفيذ التدابير المحددة الرامية إلى الحد من مخاطر المجابهة على طول خطوط وقف إطلاق النار. أما الوفاة الأليمة للجندي الشاب في الحرس الوطني فإنها توضح بشكل مؤسف الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق بشأن المقترحات التي قدمتها القوة فيما يتعلق بتجريد عدد من المواقع من الأفراد على طول خطى وقف إطلاق النار المتعلقة بها وحظر استخدام الأسلحة المحشوة فيها. وفي هذا الصدد، أفزعني محاولة قوات الأمن القبرصية التركية منع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أداء واجباتها في المنطقة العازلة بتهديدها باستخدام القوة. وقد طلبت إلى السيد فايسل والعميد ناريتين بذل جهود مجددة وقوية للتوصل إلى اتفاقات مع السلطات العسكرية في الجانبين لتنفيذ التدابير التي أوصى بها مجلس الأمن لتخفيف حدة التوتر على طول خطى وقف إطلاق النار.

٤٠ - ويمكن أن تسهم الاتصالات بين الطائفتين مساهمة كبيرة في تيسير التوصل إلى تسوية شاملة. ومن الواضح أن تشجيع التسامح والثقة والمصالحة بين الطائفتين عن طريق زيادة الاتصالات وتحسين الاتصال يمثل جانبا أساسيا في عملية السلام، وإنني أحث بقوة الطائفتين، ولا سيما السلطات القبرصية التركية، على إزالة جميع العقبات التي تعترض تلك الاتصالات ومنعها.

٤١ - ولا تزال حالة القبارصة اليونانيين والموارنة بالجزء الشمالي من الجزيرة بعيدة جدا عن الحياة العادية التي وعدوا بها بموجب الاتفاق الذي توصل إليه الجانبان في فيينا في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥. وفي تقريري الأخير، رحبت بالتزام السلطات القبرصية التركية بتحسين الحياة اليومية للأشخاص

المعنيين (S/1995/1020، الفقرة ٤٥). بيد أن التدابير التي نفذت حتى الآن محدودة جدا وغير كافية لما هو مطلوب. وإذني أرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة قبرص تجاه تطبيع حياة القبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من الجزيرة. وستواصل القوة متابعة هذه المسائل مع السلطات القبرصية التركية ومع حكومة قبرص.

٤٢ - وفي ظل الظروف السائدة، أعتقد أن وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة لا يزال أمرا لا غني عنه لتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن. ولذلك، أوصي بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ووفقا للممارسة المستقرة، أجرى حاليا مشاورات مع الأطراف المعنية بشأن هذه المسألة وسأقدم تقريرا إلى المجلس بمجرد الانتهاء من هذه المشاورات.

٤٣ - وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات وبشرطة مدنية في هذه القوة لما قدمته من دعم ثابت لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام هذه. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الحكومات التي قدمت تبرعات لتمويل هذه القوة.

٤٤ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري للسيد جو كلارك لخدمته المتفانية طوال السنوات الثلاث الماضية بوصفه ممثلي الخاص لقبرص. كما أود أن أشيد بنائب ممثلي الخاص ورئيس البعثة، السيد غوستاف فايسل، وبقائد القوة، العميد أهتي ت. ب. فارتينين وبالرجال والنساء العاملين مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. فقد اضطلعوا بكفاءة وتفان بالمسؤوليات الهامة التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.
